الجوانب الخفية في شخصية سامي شرف

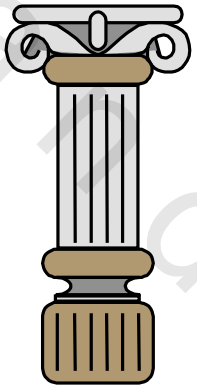

الفصل الثالث

obeikandl.com

obeikandl.com

حار الكثيرون في تحليل شخصية سامي شرف تحليلاً صحيحًا، نظرًا لما كان يحيط به نفسه من غموض خلال فترة عمله بجوار عبد الناصر التي بلغت أكثر من 15 عامًا، والتي لم يكن يفارقه خلالها إلا في ساعات النوم، ولذا كان في واقع الأمر هو أقرب المقربين إلى الرئيس الراحل عبد الناصر حتى بالنسبة لكبار المسئولين في الدولة، ذلك لأنه كان من الأشخاص الذين يفضلون العمل من وراء الجدران وبعيداً عن أعين الناس.

وقد ساعد سامي شرف بأسلوبه الخاطئ في العمل على فقد عبد الناصر لصحته بسبب إغراقه دائمًا بسيل منهمر من التقارير والمذكرات والأعمال الروتينية التي لم يكن الأمر يستدعي عرضها عليه، وكان من واجبه التخفيف عنه بإحالتها إلى المسئولين المختصين في الدولة، ولكنه كان يعمل على تركيز كل شئون الدولة كبيرها وصغيرها في مكتب الرئيس، وبالتالي يضمن سيطرته هو ولا أحد غيره على جميع أجهزة الدولة.

وكانت هواية سامي شرف الأثيرة هي تسجيل اللقاءات والأحاديث التليفونية لكبار المسئولين في الدولة، ولبعض الشخصيات المصرية والأجنبية المهمة، وكان ذلك سببًا في تنقيبه المستمر عن أحدث ما أنتجته التكنولوجيات الغربية من أجهزة التسجيل صغيرة الحجم، وكان يكلف مندوبيه بإمداده دائمًا بأقوى وأحدث تلك الأجهزة من الولايات المتحدة واليابان.

وكانت هذه الهواية العجيبة هي السبب في سقوط المجموعة المناوئة للسادات في أحداث 15 مايو، فقد ضبط بجهاز المخابرات العامة تسعة أشرطة لأحاديث تليفونية كان أحدها يشمل أحاديث سامي شرف نفسه، والباقي كان يشمل أحاديث علي صبري وشعراوي جمعة ومحمد فائق وعبد المحسن أبو النور وأمين هويدي وفتحي الديب ولبيب شقير وضياء الدين داود، وقد اعترف أحمد كامل رئيس المخابرات العامة بأنه هو الذي

أمر بتسجيل هذه الأحاديث التليفونية تنفيذاً لأوامر سامي شرف الذي أقر في التحقيق بهذه الواقعة، ولولا هذه الأشرطة التي ضبطت لأحاديث أفراد المجموعة لما استطاع المدعي العام الاشتراكي إقامة الاتهامات ضد المتهمين في القضية، وتقديمهم إلى المحاكمة، وكانت هي دليل الإدانة الرئيسي ضدهم مما أدى إلى صدور الأحكام عليهم بما فيهم سامي شرف، وكأنما الأفعى قد لُدِغَتْ بسمها.

وسوف نكشف فيما يلي الستار عن العديد من الملامح المميزة لشخصية سامي شرف، وبعض أسراره الخفية، وحقيقة آرائه في زملائه المقربين، ولكنا نعترف من أجل الحقيقة والإنصاف بأن كل ما سوف نذكره ليس نتيجة لاجتهادنا أو استنباطنا، وإنما هو عبارة عن أقوال سامي شرف نفسه كما أدلى بها في التحقيق أمام جهاز المدعي العام الاشتراكي في قضية 15 مايو 1971، وليس لنا فيها من فضل إلا التجميع والتصنيف فحسب:

1. ذكر سامي شرف في التحقيق أنه لم يكن ضمن تنظيم الضباط الأحرار، وليست له أدنى علاقة بثورة 23 يوليو، ومن المفارقات المستغربة أنه ألقى القبض عليه في يناير عام 1953 في قضية المدفعية المعروفة باسم قضية "رشاد مهنا"، وأودع ضمن عدد من ضباط المدفعية على رأسهم العقيد شارد مهنا والمقدم إبراهيم عاطف في سجن الأجانب الذي كان يقع قبل إزالته في ميدان محطة مصر، وتولى التحقيق معهم ضباط من المخابرات الحربية.

2. على الرغم من صدور أحكام قاسية على الضباط المتهمين في القضية من بينها السجن المؤبد والسجن لمدة 15 عاما والفصل من الخدمة العسكرية، فإنه يبدو أن ثمة إعجاباً متبادلاً قد جرى بين ضباط المخابرات الحربية الذين كانوا يتولون التحقيق وبين سامي شرف، ومما يدل على ذلك أنه أفرج عنه بعد فترة قصيرة، ولم يلبث بعد قليل أن انتدب للعمل في المخابرات الحربية في مكتب كان يسمى "المكتب الخاص"، ومن

أقوال سامي شرف في التحقيق يتضح أن وظيفة هذا المكتب كانت القيام بالمأموريات السرية والمهام ذات الطابع الخاص، وقد تم تكليفه حسب اعترافه بعدة مأموريات ومهام من هذا النوع، ونظراً لنجاحه في تأدية هذه المهام وقع اختيار الرئيس الراحل عبد الناصر عليه للعمل سكرتيراً للرئيس للمعلومات، وكان ذلك في أول إبريل عام 1955.

3. تم نقل سامي شرف بعد ذلك من المخابرات العامة التي انضم إليها من قبل إلى الكادر المدني على قوة رئاسة الجمهورية، وبينما كان أقرانه من ضباط دفعته لا يزالون عام 1955 في رتبه النقيب في الجيش. توالت ترقياته بل قفزاته فعين مستشاراً لرئيس الجمهورية بدرجة نائب وزير عام 1965، وهي تعادل رتبة الفريق في الجيش؛ أي أنه ترقى في خلال عشر سنوات فقط من رتبة نقيب إلى ما يوازي رتبة الفريق، وفي 27 إبريل 1970 صدر القرار الجمهوري رقم 685 لسنة 1970 بتعيينه وزيراً للدولة، ثم عين وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية في العام نفسه إلى أن تقدم باستقالته من جميع مناصبه في أحداث 15 مايو 1971 التي أدت إلى تقديمه للمحاكمة أمام الدائرة الأولى لمحكمة الثورة التي أصدرت عليه حكمها في 9 ديسمبر 1971 بالإعدام، ولكن رئيس الجمهورية حين صدق على الحكم أمر بتخفيف الحكم ومعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة.

4. اعترف سامي شرف في التحقيق أنه قام بالوشاية ضد شقيقيه لدى السلطات المسئولة مما ألحق بهما أضراراً بالغة، وفيما يلي نص أقواله التي أدلى بها في التحقيق في هذا الشأن:

"أبلغت أنا عن شقيقين لي أحدهما كان ضابطًا في الشرطة "عز الدين شرف" وكان ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين، فقلت عنه في الاجتماع المحدد لبحث مراكز ضباط الشرطة إنه إخواني خطير، ونقل على أثر ذلك إلى إحدى محافظات الصعيد.

والثاني كان ضابطًا في القوات المسلحة "الملازم طارق شرف" وأبلغت الرئيس شخصيًّا عنه، وإنه بيعمل اتصالات مع ضباط اعتبرها ضارة بأمن وسلامة البلاد، وقبض عليه فعلاً وظل مقبوضًا عليه فترة إلى أن أمر الرئيس جمال شخصيًّا بالإفراج عنه بدون علمي، وذلك بتكليفه لمحمد أحمد بالإفراج عنه بالاتفاق مع شمس بدران في هذا الوقت وإلحاقه بعمل، وعندما علمت بذلك اعترضت، فقال لي محمد أحمد ليس لك أن تعترض لأن دي أوامر الرئيس". انتهت أقوال سامي شرف.

ولم تكن هذه الوشاية التي قام بها سامي شرف ضد شقيقيه تستهدف في الحقيقة صالح الوطن أو سلامة البلاد، فإن شقيقه "عز الدين شرف" ضابط الشرطة نقل بعد ذلك إلى وزارة الخارجية بمجهوده الشخصي في بداية الستينيات عقب اجتيازه امتحان القبول للخارجية، وقد أظهر من المقدرة والكفاءة والاستقامة في عمله، وبخاصة عندما كان يعمل في الفترة الأخيرة من خدمته سفيراً لمصر في باكستان؛ مما جعله يعد من أكفأ السفراء بوزارة الخارجية، أما شقيقه الثاني "طارق شرف" فقد كان يتميز بذكاء حاد جعله أول دفعته عند تخرجه في الكلية الحربية، ونتيجة لوشاية ظالمة من شقيق يؤمن بمبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة، وجد الملازم "طارق شرف" نفسه مع مجموعة من الملازمين الصغار السن حديثي التخرج في غياهب السجن الحربي متهمين بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم، وهي تهمة لا يمكن لأي عاقل تصديقها بالنسبة لحداثة خدمتهم وضآلة رتبهم، وانتهى الأمر بفصل المجموعة بأكملها من خدمة القوات المسلحة، ولم يرتض "طارق شرف" الوظيفة المدنية التي عينوه بها، فسافر إلى سويسرا حيث اشتغل بالترجمة الفورية في إحدى منظمات الأمم المتحدة، حيث يعمل هناك في الوقت الحاضر بنجاح.

وهكذا يتضح بجلاء أن وشاية سامي شرف بشقيقيه التي تناقض كل ما عرف من المبادئ الإنسانية وصلات الرحم، وما أصابهما من جراء ذلك من بلاء ونكبات لم تكن ترجع إلى أي دافع وطني شريف، إنما كانت تستهدف الاستحواذ على ثقة

عبدالناصر المطلقة، وضمان البقاء بجواره في المنصب البراق الذي كان يشغله، بأن يثبت له بالدليل القاطع أنه على أتم استعداد للتضحية بأعز مخلوق لديه حتى لو كان شقيقه في سبيل خدمته وتأمين عهده.

وكان ذلك يحدث في الوقت الذي كان يردد فيه سامي شرف على الملأ ـ لكي تجد أقواله طريقها إلى عبد الناصر ـ أن الرئيس إذا طلب منه أن يرمي أولاده الأربعة "هالة وليلى ومحمد وهشام" تحت القطار لفعل ذلك دون تردد، وقد سجل هذه الواقعة التي تدل على قمة النفاق الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام الأسبق في كتابه "الطريق إلى رمضان" طبعة لندن 75 صفحتي 124و125، وذكر أنه عندما كان يوجه تأنيبه لسامي على هذه الأقوال الغريبة التي يرددها، والتي كان يعتبرها نوعًا من الجنون كان سامي ينفجر غاضبًا ويقول: "ولكن هذا ليس ولاء.. ليس ولاء".

5. علاقة سامي شرف بعلي صبري:

نذكر فيما يلي نص أقوال سامي شرف التي تتعلق بصلته مع علي صبري كما أدلى بها في التحقيق:

- بدأت صلتي بعلي صبري سنة 1955 عندما عينت سكرتيراً للرئيس للمعلومات، وكان هو يشغل منصب مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية، وكان مكتبه في نفس مبنى مجلس الوزراء، والمسائل ذات الطابع السياسي كنت أنسقها مع علي صبري قبل العرض على الرئيس حتى لا يكون هناك ازدواج في العرض.
- في الفترة التي صادفت موضوع الحقائب الواردة من موسكو "المعروفة باسم حادث المطار" بلغني أن علي صبري ينتقدني، أو لا يرتاح إليَّ وبلغني أنه معتقد أني وراء هذا الموضوع، وأنا كنت أشكو للرئيس عبد الناصر.

- وفي مارس 1971 عند سفر الرئيس السادات إلى الاتحاد السوفيتي في زيارة سرية، وكانت تعليمات الرئيس ألا يعلم أحد بهذه الزيارة استدعاني علي صبري لمنزله، وسألني عن شعراوي وفوزي فذكرت له أنهما في مهمة بالجبهة، قال طيب والريس فين فقلت له برضه الريس في الجبهة، وقال لي حيرجع أمتى قلت له معرفش، وبدا على وجهه شيء من الامتعاض، وقد تدخل محمد فائق لتسوية الموضوع.
- كانت تعليقات علي صبري عن الرئيس السادات تشمل سبًّا وألفاظًا خارجة وجارحة تمس الرئيس، وأنا أبلغت الرئيس بتصرفات علي صبري وما يردده من أقوال وتعليقات. وكان علي صبري يردد في اتصالاته التليفونية "هذه البلد مفيش فيها رجالة؟" وأنا يوميًّا كنت أقول للرئيس السادات إن علي صبري بيسب ويشتم.
- بالنسبة لعلي صبري أنا استأذنت الرئيس السادات في وضعه تحت المراقبة نظرًا للأحداث المعروفة التي جرت، وأنا بنيت ذلك على ضوء حاسة الأمن عندي، وأمين هويدي تليفونه تحت المراقبة منذ أن ترك الوزارة.
- إقالة علي صبري لم تترك في نفسي أي أثر، وعندما اتصل الرئيس وأمرني بإعداد قرار الإقالة أبديت وجهة نظري فقط فيما كانت تجري عليه السوابق من ناحية الشكل فقط حول ما إذا كانت الصورة قبول استقالة وليست إقالة، ولكن الرئيس أمر بإعداد قرار الإقالة فنفذته فوراً، أما بالنسبة لشعراوي فلا أستطيع أن أقول إنه زعل أو تأثر لإقالة علي صبري.

6. رأي سامي شرف في زملائه:

- عبد المحسن أبو النور بطبيعته إنسان عصبي ومنفعل، وكان خلال اجتماع لجنة العمل منفعلاً وعصبيًّا كدأبه، وطريقة عبد المحسن أبو النور في الكلام معروفة، إنه يرمي كلام دبش هوه دايما يدب كلام زي الدبش، وقد لا يكون فاهم معناه والرئيس السادات يعلم عنه هذا.

- واضح من كلام أحمد كامل عن اجتماع لجنة العمل أن ما أبداه عبد المحسن أبوالنور في هذا الخصوص هو كلام فارغ.
- أعترف أن ما قاله أحمد كامل صحيح عن قول شعراوي بعمل مجلس رئاسة، وواضح من حديث شعراوي أنه يرمي إلى إجراء تغيير في نظام الحكم.
- لم أبلغ الرئيس بكلام عبد المحسن أبو النور وشعراوي؛ لأني كنت مقتنع أن دي هلوسة ولا واحد في دول الاتنين يقدر يحرك نملة.

7. اعتراف سامي شرف على شعراوي جمعة "أعز أصدقائه" بشأن تدبيره لانقلاب عسكري.

- أنا مش متذكر نص الألفاظ إنما معناه أن شعراوي كان بيسأل الفريق فوزي عما إذا كان يمكن استخدام القوات المسلحة في عمل انقلاب عسكري، وهذا الكلام قاله شعراوي بعد استعراض الموقف وتحليله، وكان ذلك في اجتماع في مكتبي أو مكتب فوزي في أوائل شهر مايو، وكانت إجابة محمد فوزي أدرس وأشوف.
- بعد هذه المرة بيومين أو ثلاثة في جلسة أو اجتماع بيننا نحن الثلاثة في مكتبي أو مكتب فوزي أعاد شعراوي سؤال محمد فوزي عن فكرة استخدام الجيش في عمل انقلاب عسكري فأجاب فوزي أنه غير ممكن.
- قال شعراوي: إن العملية دي حتحتاج إلى اعتقالات، وقال اسم حسنين هيكل، ورد فوزي وقال: إن نفسه في هيكل. المفهوم من ذلك أن حسنين هيكل سوف يكون أحد الذين يتم اعتقالهم لما تتطلبه عملية الانقلاب من تأمين.
- بعد اجتماع لجنة العمل في 2 مايو بعد إقالة علي صبري، وفي أثناء وقوفي مع شعراوي وأحمد كامل استعداداً لركوب سياراتهم قال شعراوي: "طيب نفكر في الأسلوب ويمكن أن نخلي الجيش يعمل العملية ونعمل مجلس رئاسة يضم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ويرأسه الفريق محمد فوزي".

8. علاقة سامي شرف بالرئيس الراحل عبد الناصر :

- كنت أعايش الرئيس عبد الناصر حوالي 18 ساعة يوميًا، وكانت حياتي كلها في مكتبي بجواره، وكان دخولي إلى منزلي ورؤية أسرتي نادراً وهذا جعل بيني وبين الرئيس عبد الناصر ارتباطًا خاصًا يصعب وصفه أو تقييمه.
- كان نظام العمل أن الاتصال بالرئيس عبد الناصر يكون عن طريقي بمعنى أن توجيهات الرئيس تبلغ لي فأبلغها بدوري لوزير الدولة لإبلاغ رئيس الوزراء والوزراء بها، وبالعكس إذا رُئي إبلاغ أمر للرئيس يتصل بي وزير الدولة وأنا أقوم بعرض الأمر على الرئيس.

"وبهذا النظام الذي كان متبعًا في الاتصالات أصبح سامي شرف أقوى شخصية في مصر بعد الرئيس الراحل عبد الناصر؛ إذ إنه الشخص الوحيد الذي كان يتولى عرض شئون الدولة عليه، ويتلقى توجيهاته وأوامره بشأنها لإبلاغها إلى رئيس الوزراء والوزراء، كما كان سامي هو السبيل الوحيد الذي يمكن عن طريقه لرئيس الوزراء والوزراء إبلاغ أية مطالب أو رغبات أو وجهات نظر على الرئيس، ونظراً لأنه من المعروف أن طريقة عرض الموضوع لدى أي رئيس هي أهم وسيلة للحصول على قراره؛ لذا أصبح رئيس الوزراء والوزراء وكبار مسئولي الدولة يتلمسون السبيل لنيل الحظوة لدى سامي شرف، والحصول على رضائه وثقته كي يحافظوا على مناصبهم ونفوذهم، ويضمنوا الاستجابة لمطالبهم لدى الرئيس.

ومن جهة أخرى لم يكن في مقدرة أحد في الدولة أن يفرق بين توجيهات وأوامر الرئيس الحقيقية وبين المطالب الشخصية لسامي شرف؛ إذ إن المعروف لديهم أنه كان يتحدث إليهم دائمًا باسم الرئيس، ولذا أصبحت مطالبه ورغباته الشخصية حتى بدون قصد بمثابة أوامر صادرة من رئيس الجمهورية، وقد ساعد على استفحال نفوذه أنه كان يحتفظ لديه بختم الرئيس، وقد اعترف في التحقيق أمام المدعي الاشتراكي أنه كان مفوضًا من الرئيس لختم القرارات الروتينية فيما عدا القرارات الخاصة بالقوات المسلحة، أو

التي لها طابع الأهمية، وأن تقدير مدى أهمية القرارات أو عدم أهميتها كان متروكًا لتقديره هو، وهكذا استطاع إصدار قرارات جمهورية كثيرة دون أن يعرضها على رئيس الجمهورية " .

وقد ثبتت واقعة وجود ختم عبد الناصر لدى سامي شرف وقيامه بإصدار قرارات جمهورية دون أن يدري عبد الناصر عن معظمها شيئًا من نص أقواله في التحقيق الذي أجراه معه جهاز المدعي الاشتراكي في قضية 15 مايو 1971، وفيما يلي أنقل للقراء نص فقرة كاملة من التحقيق دارت بين رئيس النيابة المحقق وسامي شرف بهذا الشأن :

س : كيف كانت تصدر القرارات في عهدي عبد الناصر والسادات؟ وهل حدث أن قمت أنت بإصدار بعض القرارات دون أن تعرضها على رئيس الجمهورية؟

ج : في الفترة فيما أذكر من عام 1968 أصدر الرئيس عبد الناصر أوامر بأن اختم القرارات الجمهورية الروتينية العادية، وهي كثيرة فمثلاً تغيير اسم قرية مش معقول رئيس الجمهورية يضيع وقته في حاجة زي كده، والرئيس قال الختم عندك، والقرارات الروتينية عدا القرارات الخاصة بالقوات المسلحة أو القرارات التي لها طابع الأهمية . . وترك لي التقدير . . القرارات الروتينية والعادية تختم وتمشي على طول، والتي لها طابع الأهمية كانت إما تعرض بذاتها، وإما يجهز كشف يتضمن موضوع القرار ويعرض على الرئيس ويؤشر عليه .

س : بالنسبة للقرارات الجمهورية بالسفر للعلاج على نفقة الدولة، وبالنسبة للقرارات الخاصة بمنح معاشات في الأحوال الاستثنائية، هل كنت تختم عليها مباشرة، أو أن الرئيس يجب أن يوافق عليها ولو تليفونيًا؟

ج : المعاشات الاستثنائية كانت تخضع للروتين، والسفر للخارج للعلاج ده تابع لرئيس الوزارة، وإن كان في بعض الأحيان إذا كان فيه قرارات جمهورية للسفر للخارج الرئيس لازم يعرف، وهي خاصة بشخصيات كبيرة لها وزنها .

س: ما هي الدواعي القومية أو الوطنية أو المتعلقة بالمصلحة العامة التي تسمح بإعادة قرار بمعاش استثنائي إلى أرملة ضابط الشرطة السابق العباسي بعد أن طلقها الفريق أول محمد فوزي، وله منها ولدان؟

ج: أي وزير من الوزراء بيطلب طلب زي ده بيمشي.

س: هل أخبرت رئيس الجمهورية مجرد إخطار عادي بهذا الموضوع وبخاصة وهو يتعلق بإحدى زوجات الفريق أول محمد فوزي؟

ج: لا لم أخطر الرئيس وأعتقد أن هذا القرار تاريخه حديث.

س: وهل قبل الرئيس أو أذن بأن توقع هذه القرارات دون عرضها عليه؟

ج: القرارات الروتينية بتخضع لقاعدة إني أنا أختمها مباشرة حسب التعليمات السابقة، والمعاشات الاستثنائية روتينية، وهي ليست كثيرة.

س: هل قمت بإصدار قرار جمهوري بسفر الدكتور يوسف إدريس للخارج لعلاج ابنه مع تحمل الحكومة بفرق نفقات العلاج بخلاف مصاريف السفر، ولقد قرر ذلك سكرتيرك محمد سعيد، فما رأيك؟

ج: لا أذكر هذا، وإذا كان صدر لابد له مبرر وأنا مش متذكر التفاصيل.

س: صدر قرار جمهوري بفصل عطية البنداري، ثم قمت أنت بالاتصال بالمسئولين، وطلبت منهم اعتبار قرار الفصل كأن لم يكن، ولم ترسل لهم قراراً بسحب هذا القرار السابق، فهل كان في اختصاصك أن تلغي قرارات جمهورية بالفصل من الخدمة شفويًا وبالتليفون؟

ج: دي كانت أوامر الرئيس جمال، وأنا لا أملك إلا أن أنفذ أمر الريس.

س: قرر محمد سعيد أنك أخذت مبالغ طائلة من النقد الأجنبي وأعطيتها للسيدة زوجتك، وهي تسافر إلى لندن بصحبة شقيقها، وأن بعض هذه المبالغ التي أنفقتها لشئونك الخاصة كانت بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، فهل أذن لك الرئيس السادات باستعمال النقد الأجنبي المملوك للدولة في شئونك الخاصة؟

ج: سفر زوجتي للعلاج كان بأمر الرئيس السادات، وهو فضل أنه ميطلعش قرار جمهوري، وفي مثل هذه الحالات يعطي مبلغ في حدود ألف جنيه وهذا ما حدث.

س: هل سمح لك الرئيس السادات صراحة بالألف جنيه نقد أجنبي؟ "مصروف جيب"

ج: مش متذكر حقيقة لكن مقدرش أدعي على الرئيس، لكن الإذن بالسفر والعلاج كان بأمر الرئيس ومش معقول تسافر بدون ولا مليم.

9. مشتريات سامي شرف الخاصة من المصروفات السرية:

تبين من تحقيقات المدعي العام الاشتراكي في قضية 15 مايو 1971 قيام سامي شرف بشراء مشتريات خاصة به وبأسرته من بيروت، وقد سجلت أصناف هذه المشتريات في كشوفات خاصة بواسطة فتحي قنديل مستشار السفارة المصرية ببيروت الذي كان مكلفًا من سامي شرف بعملية الشراء خلال المدة من سبتمبر 1969 إلى فبراير 1971. وقد تبين خلال التحقيق من أقوال سامي شرف وفتحي قنديل ومحمد سعيد السكرتير الخاص لسامي شرف وفتحي سعد رئيس سكرتارية سامي شرف والمسئول عن خزانة المصروفات السرية، ومن تقرير للمباحث العامة حول هذا الموضوع الحقائق التالية:

- بلغت قيمة المشتريات 60671 ليرة لبنانية بما يوازي 12134 جنيهًا مصريًّا بحساب أن سعر الجنيه المصري يعادل 5 ليرات.
- كانت المبالغ تصرف على دفعات من خزانة المصروفات السرية لرئاسة الجمهورية بالعملة الصعبة "معظمها دولارات" بناء على أوامر سامي شرف تحت حساب مشتريات للمكتب من بيروت.
- كانت المبالغ تسلم نقودًا سائلة إما إلى فتحي قنديل شخصيًّا عند وجوده في الإجازة بالقاهرة ومروره على سامي شرف في مكتبه، وإما داخل مظروف مغلق عن طريق الحقيبة الدبلوماسية ومعها خطاب شخصي من سامي شرف أو عن

طريق محمد سعيد الذي اعترف أنه قام بعدة رحلات إلى بيروت خصيصًا لتسليم نقود إلى فتحي قنديل .

- اعترف فتحي قنديل أن قيام سامي شرف بإرسال هذه المبالغ من العملات الصعبة الأجنبية إليه بهذا الأسلوب قد خالف قوانين النقد المعمول بها في الدولة، واعترف كذلك أنه لم يكن في إمكانه الامتناع عن شراء ما طلبه منه سامي شرف بحكم منصبه ومركزه، ولم يقم بإبلاغ رؤسائه بالخارجية بهذا الموضوع؛ لأن سامي كان أحد كبار المسئولين في الدولة .
- أفاد تقرير المباحث العامة أن فتحي قنديل بعد نقله من السفارة المصرية في بيروت "عمل بعد ذلك سفيراً لمصر في الكاميرون" قد عاد بعد فترة من نقله هو وحرمه إلى بيروت خصيصًا لاستكمال عملية المشتريات تحت ستار انتدابه في مهمة رسمية ومكثًا في بيروت لمدة أسبوعين لهذا الغرض "وقد تقاضي عن هذه المدة بالطبع بدل السفر المقرر له باعتبار أنه موفد في مهمة رسمية" .
- اعترف سامي شرف بأن كل الأصناف المدونة في الكشوفات "معظمها فساتين وأقمشة وسجاد" هي مشتريات خاصة له ولأسرته مشتراة من بند المصروفات السرية، وأنها كانت بالعملة الأجنبية، وبإذن خاص من الرئيس الراحل عبدالناصر، وأنها كانت بمناسبة زواج ابنتيه ليلى وهالة، وأن عبد الناصر كان يعلم بهذه المشتريات ولكنه لم يكن يعرف تفاصيلها .
- برر سامي شرف عملية شرائه هذه المشتريات من بند المصروفات السرية بأن المرحوم عبد الناصر قال له: إن جواز البنات من حساب المكتب، أي من المصروفات السرية، وعلل ضخامة المبالغ المنصرفة "أسعار أواخر الستينيات" بأن أسعار بيروت غالية، وأغلى من ضعف الثمن في فرنسا، واعترف أنه اشترى مشتريات أخرى من لندن .
- لم يستطع سامي شرف التدليل على صحة حصوله على إذن عبد الناصر لإنفاق

هذه المبالغ من المصروفات السرية في مشترياته الخاصة؛ إذ قال: إن هذا كان حديثًا شخصيًّا بينه وبين الرئيس الراحل عبد الناصر، ولم يكن يعلمه أحد، ويدخل في بند العطف الشخصي والتقدير من المرحوم له ولأسرته، وبخاصة أنه لم يكن يسافر في رحلات الرئيس إلى الخارج، وكان الرئيس يقول له: "يا ابني أنت مش عايش، وكون أسمح لك تجيب مشتروات لك ولأولادك ده تعويض بسيط بجهدك واللي أنت بتعمله".

- اعترف سامي شرف أن الرئيس الراحل عبد الناصر لم يحدد له في الإذن الشفوي الذي منحه له المبلغ الذي يحصل عليه من خزانة المصروفات السرية وأنه هو شخصيًّا الذي حدد المبلغ قياسًا على المنح التي كان يمنحها المرحوم كل سنة لسامي وزملائه، وكانت في حدود خمسة آلاف جنيه في السنة لكل منهم "كان هذا بأسعار الستينيات" كما اعترف سامي أن حفل زفاف كريمته الذي تكلف أكثر من 1500 جنيه مصري دُفِعَ كله من المصروفات السرية الخاصة بالمكتب.

اليد الخفية التي امتدت إلى خزانة عبد الناصر:

لا يزال حادث اختفاء أوراق سرية مهمة من خزانة عبد الناصر الموجودة في غرفة مكتبه بالطابق الأول من بيته الكائن بمنشية البكري، يثير كثيرًا من التساؤلات وعلامات الاستفهام؛ وإن هذا السر المستغلق سبب الحيرة لملايين من المصريين الذين سمعوا به منذ سنوات عديدة، ولم تصل إليهم عنه أية إجابة شافية حتى اليوم؛ فلقد حدث في إحدى الليالي المظلمة أن تسلل شخص مجهول إلى غرفة مكتب الرئيس الراحل عبد الناصر التي تقع بالطابق الأول من بيته الكائن بمنشية البكري، وتمكن من فتح خزانته الخاصة والاستيلاء على أوراق ووثائق سرية مهمة للغاية.

ونظرًا لأن منزل عبد الناصر كانت عليه حراسة مشددة من أفراد الحرس الجمهوري لا تتيح لأي شخص أن يدخله بغير تسجيل اسمه عدا أفراد الأسرة وسكرتيره الخاص

محمد أحمد، ووزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وقتئذ سامي شرف وضباط الحراسة الخاصة، لذا فإن المأساة ضاعف من مراراتها أن الشخصَ المجهول الذي تسلل إلى غرفة مكتب الرئيس الراحل ليرتكب جريمته كان حتمًا واحداً من أقرب المقربين إليه في حياته فسجل بذلك على نفسه جريمتين في وقت واحد: "جريمة السرقة، وجريمة الخيانة"؛ ذلك لأنه لم يتورع بعد مضي أسابيع قلائل من رحيل رئيسه أن يعتدي على حرمة مسكنه، وغرفة مكتبه وخزانة أوراقه تحت ستر الظلام، وفي غفلة من الضمير والوفاء والشرف.

كانت غرفة مكتب الرئيس الراحل عبد الناصر تقع في الطابق الأول في البيت الذي كان يقطنه مع أفراد أسرته في حي منشية البكري بالقاهرة، ونظراً لرغبة عبد الناصر في الاحتفاظ ببعض الوثائق والتقارير التي كان يرى أنها سرية للغاية في خزانة خاصة به في غرفة مكتبه بمنزله بعيداً عن مكاتب أعضاء السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية؛ فقد عهد إلى الأستاذ حسن التهامي الذي كان مستشاره وموضع ثقته بشراء خزانة كبيرة الحجم تم وضعها عقب وصولها في غرفة مكتب الرئيس بالطابق الأول.

وكان من عادة عبد الناصر أن يضع مفكرة صغيرة بجانب سريره، وعندما كان يستيقظ أحيانًا من رقاده أثناء الليل أو يصيبه الأرق كان يسجل في هذه المفكرة ما يطرأ على باله من خواطرَ وأفكار، أو آرائه الشخصية في بعض كبار المسئولين في الدولة، وكذا في بعض الأفراد المحيطين به، وكانت الخزانة الكبيرة تضم عدداً من هذه المفكرات التي كانت تعد بلا شك مرجعًا مهمًّا يوضح فكر عبد الناصر بالنسبة لكثير من الأحداث التي جرت، وبالنسبة للأشخاص المقربين منه؛ كما كانت تضم في باطنها عدداً من التقارير السرية للغاية التي تكشف الكثير من أدق الأسرار الشخصية لبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة، وبعض كبار المسئولين في الدولة، والتي حررتها عنهم أجهزة مخابرات خاصة بعبد الناصر؛ بعد متابعة دقيقة لنشاطهم وتصرفاتهم، فلقد كان الرئيس الراحل شغوفًا بأن يكون على اطلاع تام بكل ما يفعله زملاؤه وكبار المسئولين في الدولة

من تصرفات خاطئة أو منحرفة سواء في المجال الرسمي أو في حياتهم الخاصة، وأن يضع تحت يده في خزانته التقارير والمستندات التي تدين أي مارق منهم يريد أن يخرج عن طاعته أو يتحدى سلطانه؛ كي يرغمه على العودة تائبًا مستغفراً إلى دائرة الخضوع وإلى حظيرة الولاء، ولعلّ أبرز مثال على ذلك حادث الحقائب الشهير الذي كان بطله علي صبري الأمين العام للتنظيم في الاتحاد الاشتراكي ورئيس الوزراء الأسبق وأحد معاوني عبد الناصر الأقوياء.

فعندما بدأ علي صبري يلمع أكثر من اللازم على المسرح السياسي وتزداد علاقته توثقًا بالسوفيت حتى أخذ الكثيرون ينظرون إليه على أنه رجل موسكو رقم (1) في مصر، فلم يتركه عبد الناصر ينعم بقوته وصولجانه واتصالاته، وسرعان ما استغل المعلومات السرية التي بلغته عن الحقائب والطرود التي تجاوز وزنها 2000 كيلوجرام، والتي أحضرها علي صبري وأفراد أسرته برفقتهم من موسكو على متن الطائرة الروسية الخاصة التي وصلت القاهرة يوم 15 يوليو 1969 فأمر بإلقاء سكرتيره الخاص مصطفى ناجي الذي كان يرافقه في الرحلة في زنزانة بسجن القلعة دون أي ذنب جناه، واضطر علي صبري بعد انكشاف الأمر إلى تقديم استقالته والتزام بيته والاختفاء عن الحياة العامة أكثر من شهرين، وبعد أن أيقن عبد الناصر أن علي صبري قد استوعب الدرس جيداً بدأت الإجراءات تتخذ لتسوية الموضوع، فقام علي صبري بتسديد مبلغ 1300 جنيه إلى وزير الخزانة، وهي قيمة الرسوم الجمركية التي قدرها عبد الناصر على الأمتعة التي أحضرها معه من موسكو، وصدر في 21 سبتمبر 1969 كما أسلفنا بيان نشر في الصفحة الأولى من جريدة الأهرام بعنوان بارز حول هذا الموضوع كان في واقع الأمر بمثابة فضيحة علنية.

وانتهت الأزمة بعودة علي صبري مدحوراً مقهوراً إلى الاتحاد الاشتراكي، بعد أن أصبح عمله مقصوراً على مجرد عضويته في اللجنة التنفيذية العليا. أما منصبه اللامع

الخطير كأمين للتنظيم فقد أرغم على التخلي عنه لمساعده السابق والنجم الصاعد وقتئذ شعراوي جمعة، ولم تكن عملية إذلال علي صبري بفضيحة حقائبه وأمتعته سوىً صورة مألوفة لما كان يجري في الماضي مع أي عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة، أو أي مسئول كبير في الدولة يحاول أن تكون له شخصية مستقلة، أو يحاول أن يستمد قوته وسلطانه عن غير طريق رئيس الجمهورية.

وعقب وفاة عبد الناصر في 28 سبتمبر عام 1970، وبعد إحياء ذكرى الأربعين ببضعة أيام فوجئ الرئيس الراحل السادات باتصال تليفوني من السيدة هدى عبد الناصر في العاشرة والنصف مساءً أبدت خلاله رغبتها في الحضور إليه هي وشقيقها خالد في الحال، ولم يتردد السادات في الاستجابة لهذا الطلب رغم دهشته بسبب تأخر الوقت، وعندما حضرت السيدة هدى وشقيقها خالد أبديا رغبتهما للسادات في فتح الخزانة الخاصة التي في غرفة مكتب والدها الراحل بمنزل الأسرة بمنشية البكري، وقالا له: "يا عمي تعال معنا نفتح الخزانة"، ورغم تأخر الوقت توجه السادات مع هدى وخالد إلى بيت عبد الناصر وتمت عملية فتح الخزانة بحضور السادات وأفراد أسرة عبد الناصر، كما كان حاضراً بناء على استدعاء من الرئيس كل من سامي شرف وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وقتئذ، ومحمد أحمد السكرتير الخاص السابق للرئيس الراحل، وقد تم فتح الخزانة باستخدام مفتاحين كان أحدهما عند السيدة حرم الرئيس الراحل عبد الناصر، وكان الثاني عند محمد أحمد ولم يكن في إمكان أحد فتح الخزانة إلا باستخدام المفتاحين معًا؛ كما كان من المستحيل عليه فتحها إذا لم يكن يعرف الأرقام السرية.

وعندما تم فتح الخزانة وجد السادات بداخلها المسدس الذي كان يحمله عبد الناصر ليلة 23 يوليو 1952، فقام بإهدائه في الحال إلى ابنه الأكبر خالد عبد الناصر كهدية تذكارية من الدولة تقريراً للدور العظيم الذي أداه والده في تلك الليلة الخالدة، وكان أهم ما استرعى نظر جميع الذين حضروا عملية فتح الخزانة أنها كانت مرتبة ومنسقة في نظام دقيق وكل قسم منها كان مسجلاً عليه البيانات الخاصة بمحتوياته بطريقة تتفق مع طبيعة عبد الناصر المحبة للنظام.

ونظراً لتأخر الوقت وعدم وجود إضاءة بالغرفة بسبب أعمال البياض والتجديد التي كانت تجرى فيها وقتئذ، فقد آثر السادات تأجيل فرز ما بها من أوراق إلى يوم آخر، وأوكل إلى هدى عبد الناصر وشقيقها خالد مهمة القيام بعملية فرز الأوراق التي كانت موجودة في الخزانة؛ على اعتبار أن هدى كانت أقدر الجميع على القيام بهذه المهمة بحكم عملها في الفترة الأخيرة سكرتيرة خاصة لوالدها لمساعدته في إنجاز أعماله؛ بعد أن تدهورت صحته نتيجة للأزمة القلبية الحادة التي أصيب بها يوم 10 سبتمبر 1969 في إثر الصدمة التي انتابته عندما بلغته أنباء الإغارة الإسرائيلية البرمائية فجر يوم 9 سبتمبر على الزعفرانة التي تقع على خليج السويس.

ونظراً لأن الخزانة كانت تضم أوراقًا خاصة بالدولة، وأخرى خاصة بأسرة عبدالناصر؛ فقد طلب السادات من هدى أن تجمع كل الأوراق الخاصة بالدولة، وأن تضعها في حقيبة وترسلها إليه بمنزله في الجيزة وأن تحتفظ بالأوراق الخاصة بالأسرة؛ إذ ليست لديه أية رغبة في الإطلاع عليها، وكانت عبارته الأخيرة لهدى قبل أن يغادر بيت عبد الناصر " أنا مستأمنك يا هدى" .

وبعد أسبوع واحد من فتح الخزانة وفي الساعة العاشرة والنصف مساءً ولفرط المصادفة أيضًا اتصلت السيدة هدى عبد الناصر بالرئيس الراحل السادات في منزله بالجيزة وطلبت منه أن يأذن لها بالحضور لمقابلته هي وشقيقها خالد لأمر مهم، وعندما حضرا إليه بعد قليل استمع السادات في دهشة بالغة إلى السيدة هدى وهي تبلغه بأغرب ما كان يتوقعه، وهو أنها هي وشقيقها عندما قاما بتنفيذ تعليماته بفتح الخزانة لفرز ما بها من أوراق لفصل الأوراق الخاصة بالأسرة عن الأوراق الرسمية للدولة؛ فوجئا بأن الخزانة في غير وضعها السابق التي كانت عليه يوم فتحها منذ أسبوع في حضور الرئيس، مما أكد لها أن الخزانة قد فتحت وأن الأوراق التي بداخلها قد تم تفتيشها والعبث بها، وعندما سألهما السادات عما اتخذاه إزاء ذلك أجابا بأنهما قد حضرا إليه على الفور؛

لأن في نيتهما إبلاغ النائب العام، ورد عليهما السادات بأن هذه الخزانة ملك للدولة، ولذا فإن من واجبه بصفته رئيسًا للجمهورية إبلاغ النائب العام، وانصرفت هدى وشقيقها بعد أن وعدهما السادات بالحضور إلى بيت عبد الناصر صباح اليوم التالي كي يعاين الخزانة بنفسه.

وفي الصباح حضر السادات إلى منزل الأسرة بمنشية البكري بعد أن أمر باستدعاء كل من سامي شرف ومحمد أحمد، وتم فتح الخزانة بحضور جميع الأشخاص الذين حضروا فتحها في المرة السابقة.

وبدا للجميع من النظرة الأولى أن الخزانة قد فتحت وأن يدًا خفية قد عبثت بمحتوياتها، وأن بعض الوثائق والأوراق السرية المهمة قد اختفت من الخزانة، ولم تكن السرقة هي الدافع؛ فعلى الرغم من وجود مبلغ كبير من النقد داخل الخزانة كان مخصصًا للإنفاق منه في حالة الطوارئ فإن هذا المبلغ وُجد بأكمله دون أي نقصان.

واستدعى السادات على أثر ذلك النائب العام وتم تقديم بلاغ إليه من رئيس الجمهورية، وبلاغ آخر من هدى وخالد عبد الناصر نيابة عن الأسرة؛ لكي يتولى التحقيق لمعرفة الوسيلة التي تم بها فتح الخزانة والبحث عن الأوراق المهمة التي اختفت من داخلها سواء التي تخص الدولة أو تخص الأسرة.

وبدأ النائب العام وقتئذ الأستاذ علي نور الدين يوم 26 نوفمبر عام 1970 التحقيق في الواقعة، وظهر منذ اللحظةً الأولى أنه حريص على أن يحاط التحقيق بسرية تامة، فلقد تولى هو التحقيق بنفسه وانتدب أحد أعضاء مكتبه لتدوين الأقوال.

ومن خلال معاينة النائب العام خزانة الرئيس الراحل عبد الناصر ثبت له أن بعض محتوياتها قد سرقت، فقد عثر في الرف الثاني من الخزانة على علبة خالية كتب عليها أن بها 9 تسجيلات لمحاضر اجتماعات مجلس قيادة الثورة، وبعض تسجيلات للقاءات مهمة جرت بين الرئيس وبعض كبار الشخصيات. كذلك عثر في رفين بأعلى الخزانة

على كلاسيرات (أغلفة لحفظ الأوراق) مكتوب عليها أنها تحوي ملاحظات مهمة للرئيس على بعض الأحداث والأشخاص، ولكنها وجدت فارغة من محتوياتها وغير منتظمة، في حين أنه عندما تم فتح الخزانة في المرة الأولى في حضور الرئيس الراحل السادات وأفراد أسرة عبد الناصر وكذا محمد أحمد وسامي شرف وجدت مرتبة تمامًا، وفي الرف الأخير كانت توجد حقيبة من الجلد، وقد أثبتت المعاينة أنه قد عبث بها وتركت مفتوحة بعد أن جردت من جميع محتوياتها.

ومن خلال التحقيق الذي أجراه النائب العام بنفسه بعد أن أدلى كل من هدى وخالد عبد الناصر وسامي شرف ومحمد أحمد بأقوالهم اتضحت الحقائق المهمة التالية:

1. قرر خبير الخزائن الذي كلفه النائب العام بفحص الخزانة أن هذا النوع من الخزائن لا يباع إلا ومعه مجموعتان من المفاتيح، ونظراً لأن مفتاحي المجموعة الأولى كان أحدهما مع السيدة قرينة الرئيس الراحل عبد الناصر والثاني مع سكرتيره الخاص السابق محمد أحمد، فقد جرى البحث عن مفتاحي المجموعة الثانية، ولكن دون نتيجة فقد أنكر سامي شرف أنهما لديه رغم اعترافه للسادات وللنائب العام بأنه قام بناء على تكليف من عبد الناصر بفتح الخزانة وترتيبها قبل أيام من وفاته.

وقرر خبير الخزائن كذلك أنه يمكن لمن يحصل على المفتاحين مرة أن يصنع منهما نسخة لنفسه، ولكن من المستحيل لأحد فتح الخزانة إذا لم يكن يعرف الأرقام السرية اللازمة لفتحها حتى لو كان معه المفتاحان، وقال الخبير للنائب العام بالحرف الواحد: "إذا أعطيتموني المفتاحين الآن وطلبتم مني أن افتح الخزانة بغير أن أعرف الأرقام السرية فإن ذلك سيستغرق مني "وأنا الخبير" ستة أشهر كاملة لأنه سيكون علىَّ أن أجد العملية الحسابية الصحيحة من بين سبعة ملايين عملية حسابية ممكنه".

2. نتيجة لشهادة خبير الخزائن وجه النائب العام علي نور الدين سؤالاً إلى الشاهدين هدى وخالد عبد الناصر كل على انفراد، وكان السؤال: من تعتقد أنه يعرف الأرقام السرية لفتح الخزانة؟

وكانت إجابة الاثنين تكاد تكون واحدة فقد قالا : "محمد أحمد أقر بذلك بنفسه، أما سامي شرف فعلى الرغم من إقراره أمام الجميع بأنه فتح الخزانة لترتيبها في سبتمبر عام 1970 فإنه أنكر معرفته بالأرقام السرية اللازمة لفتحها، ولكنه يوم أن فتحت الخزانة للمرة الأولى في حضور الرئيس السادات وأفراد الأسرة ومحمد أحمد كان في إمكانه أن يرى بوضوح العملية الحسابية اللازمة لفتح الخزانة" .

وسألهما النائب العام : ولكن غرفة المكتب كانت بها إصلاحات في هذا اليوم، ولم تكن الإضاءة فيها كافية فكيف كان في إمكان الفاعل رؤية الأرقام على قرص الخزانة؟

وكانت إجابة هدى عبد الناصر تدل على الفطنة والذكاء إذ قالت : "في ذلك اليوم . . ولعدم قوة الإضاءة . . أمسك سامي شرف بالولاعة من على مكتب المرحوم والدي واقترب بها من الخزانة ليساعد محمد أحمد على رؤية الأرقام وهو يفتحها، وقبل إغلاقها أمسك خالد بمسدس المرحوم والدي الذي كان بداخلها، وحينما اختلفت الآراء حول طرازه استطاع خالد أن يقرأ الحروف الدقيقة التي كتب بها طراز المسدس، وذلك وحده ينهض دليلاً على كفاية الإضاءة المدعمة بولاعة كان يمسك بها سامي شرف" .

3. أثناء قيام خبير المعمل الجنائي بعملية رفع البصمات من على باب الخزانة وجدرانها من الداخل وعلى الأوراق التي تضمها، وكان ذلك في حضور هدى وخالد عبدالناصر ومحمد أحمد وسامي شرف والنائب العام توقف الخبير فجأة وصاح "غريبة إنني أجد بصمة متكررة في كل مكان وهي واضحة على جدران الخزانة من الداخل، إنها لشخص يعرق بسرعة وبكثرة، وأحمر وجه سامي شرف بشدة، وتساقط عرقه، ولكن أحداً من الحاضرين لم يعقب .

4. بعد أن انتهت السيدة هدى عبد الناصر من الإدلاء بأقوالها أمام النائب العام طلبت

منه أن توقع على أقوالها فأجابها علي نور الدين "إنني أنا النائب العام ويكفي توقيعي على الأقوال" .

ولكن عندما أعاد النائب العام سؤالها هي وشقيقها خالد لاستيفاء التحقيق بشأن من تعتقد أنه يعرف الأرقام السرية للخزانة، وذكرت له أقوالها التي تتعلق بسامي شرف، أصرت هدى على التوقيع على أقوالها باعتبار أن ذلك حق يكفله لها القانون، وأما إصرارها وافق علي نور الدين على طلبها بأن توقع في ذيل كل صفحة من الصفحات التي كانت تضم أقوالها، وبعد بضعة أيام انتهى التحقيق الذي قام به النائب العام وقتئذٍ بدون أية نتيجة. وأشَّر علي نور الدين على ملف القضية "يحفظ إداريًّا" .

وقد قام الأستاذ موسى صبري بالتعليق على قضية سرقة خزانة عبد الناصر في كتابه "وثائق 15 مايو" الذي أصدرته مؤسسة (أخبار اليوم) عام 1977 فذكر الإصرار لأنور السادات إنها تتهم سامي شرف وليس أحدًا سواه.

والسؤال الأول إذا كان النائب العام قد وجد البصمات، وإذا كان هناك اتهام من هدى عبد الناصر لسامي شرف، فلماذا لم تضاه ببصمات سامي شرف؟

والإجابة عن ذلك تنحصر في أن النائب العام لم يأخذ بصمات سامي شرف لأن أحدًا لم يوجه الاتهام رسميًّا إليه، وقد نصح السادات السيدة هدي ألا تبوح بهذا الاتهام لأحد؛ إذ إن ذلك كان سيحدث في ـ رأي السادات ـ أزمة كبرى، وفضيحة أكبر، لأن سامي شرف كان وقتئذٍ وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية.

والسؤال الثاني كيف تمكن سامي شرف من فتح الخزانة والمفتاح الأول مع السيدة قرينة جمال عبد الناصر، والمفتاح الثاني مع محمد أحمد ولا يمكن فتحها إلا بالمفتاحين معًا؟

والإجابة عن ذلك هي أن كل الدلائل أكدت أن سامي شرف كان يملك مفتاحين

آخرين لسبب بسيط، هو أن أي خزانة تباع لابد أن يكون لها بديل لمفاتيحها (لاستخدامه عند الطوارئ).

وعلى الرغم من أن هذا أمر بديهي فإنه غاب عن فطنة وذكاء وحذر جمال عبدالناصر، فإن حسن التهامي هو الذي اشترى الخزانة، ولكن الذي تسلمها هو سامي شرف الذي أخفى النسخة الثانية من المفاتيح.

بقى السؤال الثالث: ماذا أخذ سامي شرف من الخزانة؟

والإجابة هي أنه استولى على الأوراق والتقارير السرية التي كان يحتفظ بها عبدالناصر عن كبار المسئولين في الدولة، لكي يستخدمها لحسابه هو، وإذا كان السادات قد أخفى عن سامي شرف الاتهام الموجه إليه من هدى عبد الناصر، وإذا كان السادات لم يظهر لسامي شرف أي شك في سلوكه، فإنه أراد أن يجعل سامي وجماعته يطمئنون إليه تمامًا حتى يستطيع أن ينفذ إلى حقائقهم وأسرارهم.

ولكن السادات كما أوضح الأستاذ موسى صبري في كتابه كان يريد فقط أن يتأكد بنفسه من أن سامي شرف هو الذي فتح الخزانة فعلاً، وقد تأكد السادات من ذلك عندما جاءه سامي شرف في اليوم التالي لتحقيق النيابة ليقول له:

- نسيت أقول لسيادتك يا فندم إن الرئيس عبد الناصر كان قد كلفني قبل وفاته بفتح الخزانة كي أرتبها، وبالأمارة بها مبلغ (كذا).

وهنا تأكد السادات من كذب سامي شرف أولاً لأن المبلغ الذي ذكره لم يكن هو المبلغ الذي وجد في الخزانة، وهذا يؤكد أنه كان مهتمًّا بالاستيلاء على الأوراق وليس على المال. ومن ناحية أخرى أكد بتصرفه هذا خشيته من أخذ بصماته لمضاهاتها بتلك التي تم لخبير معمل البحث الجنائي رفعها من على الخزانة، فأراد أن يسبق كي ينفي الدليل الذي يدينه عن نفسه بالقول: إن عبد الناصر كلفه بفتحها قبل وفاته.

وقد أيد الرئيس الراحل السادات هذه الواقعة، فقد ذكر في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الشعب في 20 مايو 1971 ما يلي: "بعد أن أبلغنا النائب العمومي للتحقيق في فتح الخزانة جاء سامي شرف وقال: الريس أمرني في سبتمبر الماضي بأن افتح الخزانة وارتبها وأنا فتحتها ورتبتها". وقد ذكر السادات لأعضاء المجلس في خطابه أن الشيء المهم الذي كان المطلوب ـ كما يبدو ـ الاستيلاء عليه من الخزانة كان هو تقرير سري عن المخالفات التي تمت في انتخابات الاتحاد الاشتراكي الأخيرة، حيث كان فيه الدليل الدامغ على أولئك الذين قاموا بتزوير هذه الانتخابات، وسرعان ما تغيرت الظروف عقب أحداث 15 مايو 1971 فقد تجمعت لدى النائب العام الجديد الذي تم تعيينه وقتئذ وهو الأستاذ محمد ماهر حسن أدلة أخرى في حادث سرقة خزانة الرئيس الراحل عبدالناصر، جعلت الفرصة تتهيأ ثانية لإعادة التحقيق فيها من جديد، فلقد أمكن العثور على ملف التحقيق في الحادث وسط الأوراق الخاصة التي تم فرزها في مكتب الأستاذ علي نور الدين النائب العام الأسبق. وبناء على ذلك أصدر الأستاذ محمد ماهر حسن يوم 23 مايو 1971 أمراً بتفتيش منزل كل من سامي شرف وسكرتيره الخاص محمد سعيد، وكان أمر التفتيش الموقع من النائب العام يتضمن النص التالي: "بحثًا عما قد يفيد التحقيق من أوراق أو مفاتيح أو تسجيلات تتعلق بسرقة خزانة الرئيس جمال عبدالناصر، تمهيداً لإعادة التحقيق فيها، أو ما قد يرتبط بقضية المؤامرة التي يجري تحقيقها".

وقد تولى الأستاذ أحمد نشأت رئيس نيابة أمن الدولة عملية تفتيش منزل سامي شرف، الذي كان عبارة عن فيلا فاخرة مكونة من ثلاثة طوابق، ولها حديقة واسعة، استأجرها من شركة مصر الجديدة بإيجار رمزي لا يزيد على العشرين جنيهًا، وقد بدأ التفتيش في الساعة الحادية عشرة والثلث صباحًا يوم 24 مايو 1971 واستغرق عدة ساعات، وفي الوقت الذي كان يجري فيه تفتيش فيلا سامي شرف بمصر الجديدة كان الأستاذ محمد حافظ توفيق وكيل أول نيابة أمن الدولة يجري تفتيش منزل سكرتيره محمد

سعيد الكائن بشارع الخليفة المأمون بمنشية البكري. ورغم التفتيش الدقيق للبيتين لم يتم العثور على أية أشياء من متعلقات خزانة عبدالناصر، وكان ذلك أمراً طبيعيًّا بعد مرور أكثر من ستة شهور على الحادث، وبدلاً من ذلك تم للقائمين بالتفتيش العثور في البيتين على كميات كبيرة من أشرطة التسجيل، والأجهزة الكهربائية وزجاجات الخمر، وقطع فاخرة من الأقمشة من الصوف الإنجليزي، وقد بلغ عدد زجاجات الخمر التي تم ضبطها في منزل سامي شرف وحده 54 زجاجة من مختلف الأنواع والأحجام (فودكا ـ شمبانيا ـ ويسكي ـ كونياك)، كما بلغ عدد قطع قماش الصوف الإنجليزي 11 قطعة، ونتيجة للكميات الكبيرة السابق ذكرها التي تم ضبطها في البيتين ورد إلى الأستاذ محمد ماهر حسن النائب العام خطاب من مدير المباحث العامة لأمن الدولة بتاريخ 27 مايو 1971 كان نصه كما يلي :

الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة :

الأستاذ النائب العام

تحية طيبة وبعد ـ ظهر عند تفتيش سكن السيد سامي شرف يوم 24 الجاري بمعرفة نيابة أمن الدولة. وعند تفتيش منزل محمد سعيد سكرتير سامي شرف، وجود كمية كبيرة من أشرطة التسجيل، وزجاجات الخمر، وقطع الأقمشة، والأجهزة الكهربائية والولاعات، أثبت بيان بها بمحضر التفتيش، ونظراً لأن حجم هذه المضبوطات من الكبر بدرجة تشكك في مصدرها، وكيفية الحصول عليها نرى اتخاذ اللازم نحو ضبطها والتحفظ عليها، وسؤال المذكورين عن مصدر هذه المضبوطات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عميد السيد فهمي

مدير المباحث العامة

كيف كانت سياسة مصر ترسم بواسطة الأرواح؟

في الوقت الذي استطاع فيه الإنسان الوقوف على سطح القمر، وفي عصر الذرة والتكنولوجيا والحاسب الإلكتروني، كانت طائفة من حكام مصر الذين كانوا يتولون زمام قيادتها ويتحكمون في مقادير شعبها عقب هزيمة يونيو 1967 مازالوا يؤمنون بأساليب القرون الوسطى في الاستعانة بالجان وتحضير الأرواح، والاسترشاد فيما يتبعونه في شئون السياسة والحكم، وفي قضايا الحرب والسلام بالتوجيهات والرسائل الواردة بأسمائهم شخصيًّا من عالم الغيب، خلال حضورهم جلسات تحضير الأرواح التي كانوا يعقدونها في بيت أستاذ بجامعة عين شمس، وهو شقيق أحد الوزراء السابقين، وكان الأستاذ المذكور يقوم بدور الوسيط الذي تتقمصه الأرواح، وقد تم القبض عليه عقب أحداث 15 مايو 1971، وحقق معه، ثم أفرج عنه؛ لأن الذنب فيما حدث لم يكن ذنبه، بل ذنب الذين يذهبون إليه ويصدقون مزاعمه.

ولا شك في أن الكثيرين سوف يصدمون بمجرد قراءتهم هذه الكلمات، كما أن البعض سوف يساوره الشك في إمكان صدور مثل هذه التصرفات التي تدل على فرط السذاجة من أشخاص لعبوا دوراً في تاريخ مصر، سواء كان دوراً طيبًا أو سيئًا، ولهذا لم أقدم على نشر هذه المعلومات التي تدعو إلى التعجب والدهشة إلا بعد أن حصلت ـ تحت يدي ـ على الدليل الدامغ الذي لا يمكن لأحد تكذيبه أو التشكيك فيه.

والدليل الدامغ الذي تحت يدي عن هذا الموضوع هو تفريغ رسمي لشريطي تسجيل لجلستين من جلسات تحضير الأرواح، عقدت أولاهما في 20 أبريل 1971، والثانية في 4 مايو 1971، وقد تم لرئيس نيابة أمن الدولة العثور على الشريطين في درج مكتب سامي شرف، خلال قيامه بعملية تفتيش المكتب، ومن مراجعة ما ورد في التفريغين يتضح أن الجلستين عقدتا في بيت أستاذ جامعة عين شمس المذكور، وأن الأشخاص الذي حضروا هم شعراوي جمعة، والفريق أول محمد فوزي، وسامي شرف، ويبلغ عدد

صفحات تفريغ الجلسة الأولى 28 صفحة، والجلسة الثانية 35 صفحة، ونظراً لضيق المجال فسوف أجتهد في أن أنقل القراء أهم ما دار في كل جلسة منهما.

الجلسة الأولى: بدأت في الساعة العاشرة مساء يوم 20 أبريل 1971 أي في خضم الأزمة التي تفجرت بين الرئيس الراحل السادات وبين نائبه وقتئذ علي صبري والمجموعة التي كانت تؤيده التي كان يتزعمها شعراوي جمعة، وسامي شرف، ومحمد فوزي، بسب إعلان الاتحاد الثلاثي العربي بين مصر وسوريا وليبيا، وقد استمرت الجلسة إلى قرب منتصف الليل، وكانت الروح التي يجري تحضيرها في هذه الجلسة هي روح عالم ديني يدعي الشيخ عبد الرحمن.

بدأ صوت الوسيط ـ نقلاً عن الروح التي تقمصته ـ يتلو على الحاضرين مقدمة إنشائية بليغة استغرقت إحدى عشرة صفحة، كانت تتضمن دعواته للحاضرين بأن يبصرهم الله بالطريق الصائب السليم، ويوصلهم إلى شاطئ الأمان، ثم يمضي بعد ذلك في حديث طويل يتضمن توجيهاته عن مواقع الهجوم على العدو واتجاهات التقدم في المعركة القادمة، ويبلغ الوسيط الحاضرين بعد ذلك أن هناك رسائل شخصية بأسمائهم سوف ينقلها إليهم إلا إذا شاءوا أن يوجهوا أولاً ما يريدونه من أسئلة واستفسارات، ويرد عليه شعراوي جمعة قائلاً: "إذا سمحتم نستمع إلى الرسائل كلها ثم بعد ذلك ننتقل إلى الأسئلة"، ويظهر بعد ذلك صوت الوسيط قائلاً: "ننقل الآن رسائل لكل منهم".

- يا سامي إن موضوع الإجراءات التأمينية يجب أن يستمر لتأمين الدعم لصالح الوطن وإلا يصبح في يد رجل آخر.
- يا فوزي عليك أن تتأكد من الصف الثاني في قيادة السلاح الجوي وفي الحرب الإلكترونية.
- يا شعراوي إن بعض الناس استغلوا اتصالاً كنت تقصد به لم شمل عناصر

مختلفة، ولكن ذلك لم يلق آذانًا مصغية، إننا نتوقع حدوث تغيير شديد كبير، إن شعراوي وسامي عندهما استعداد مدروس لجزء كبير من هذا التغيير ندعو الله إلى توفيقهما وإلى نجاحهما.

- احذروا سوريا وسيروا بخطوات مدروسة جدًّا مع شدة وحذر، ولا تسرع ولا استعجال، هذا ما شئنا أن ننقله إليكم، وإذا أردتم مناقشة أو استفهامًا نرجو الله أن يمكننا إلى أحسن أسباب التصرف، ويدور بعد ذلك حوار سياسي عسكري مثير عن طريق الأسئلة والإجابات يتضح من مجراه أن أهم ما كان يشغل بال الحاضرين ثلاثة مواضوعات رئيسية، سوف نوجز فيما يلي أهم ما دار من حوار بشأنها.

- **الموضوع الأول**: ما هي أفضل الأساليب للتعامل مع السادات؟ وما هي نواياه الحقيقية بشأنهم؟ ونذكر فيما يلي مقتطفات من نص الحوار:

- شعراوي: أنا لو سمحت ليِّ فيه النطباعات بالنسبة للبلد في الداخل.. باعتقد أن أعلى قيادة فيها بتعمل ضدنا وقد تطلب منا أشياء.
- الوسيط: عليك المحافظة على الطريق وأن تحاولوا أن تتبوءوا أماكن التحكم في أزمة الأمور، وأن تجمعوا الطاقات جميعًا، وأن ترشدوا الناس في عمل جماعي يدعم موقفكم، إن المهادنة السائرة حاليًّا مهادنة مؤقتة، وإذا ما وجد منكم تكتلاً ووجد من ورائكم تجمعًا راشدًا واعيًا عمل حسابكم.
- شعراوي: ومن هنا بعتبر تقديرنا للموقف بالنسبة له ومن حوله تقدير سليم.
- الوسيط: نعم لكم العبرة بتجميع أصحاب الرأي والعزم، والعزم هنا له معنى أظن معناه عند فوزي (من الواضح أنه يقصد بأصحاب العزم القوات المسلحة).

- سامي: هل أكبر رأس بيضعنا إحنا في مقدمة العمل واللا يستفيد بينا الأول وبعدين.. وإلى أي مدى نسالمه؟
- الوسيط: يهادن مؤقتًا، ولكنه لا يعادي حتى الآن، وإذا ما وجد أنكم على أرض صلبة من ناحية الجبهة الداخلية ومن ناحية أصحاب العزم ما تمكن إلا أن يهادن.

- **الموضوع الثاني**: ما هو التوقيت المناسب لبدء المعركة مع إسرائيل؟ وهل من الأفضل القيام بانقلاب عسكري ضد السادات قبل معركة التحرير أم بعدها؟ ونذكر فيما يلي نص الحوار:

- الفريق فوزي: هل تأمين الجبهة الداخلية يسبق المعركة أم المعركة تسبق تأمين الجبهة الداخلية؟
- الوسيط: المعركة سابقة توقيتًا، ولكن التأمين واجب الأداء منذ الآن.
- شعراوي: تفسير العزم الذي المحتم إليه طبعًا يحتاج إلى جهد كبير من فوزي معنا.
- الوسيط: نعم نعم هذا ما ألمحنا إليه إنه جهده.
- الفريق فوزي: توقيت المعركة الموجود في ذهني هل هو مناسب أم لا؟
- الوسيط: إنه مناسب جدًّا ونعتقد أنه سيكون بداية ناجحة لضربة سريعة تمهد للتحرير دون مزيد أو ضرورة للاسترسال في القتال واستعدوا بالقوة الجوية والبحْرية في هذا المجال.
- الفريق فوزي: معركة العزم (يقصد الانقلاب العسكري) التي أشرت إليها تجيء قبل معركة التحرير أم بعدها؟!
- الوسيط: بعدها.. بعدها.. ويعد لها من قبلها.
- الفريق فوزي: الجميع الموجودون حولي في العمل هل جميعهم مخلصون أم هناك أفراد معوقين للهدف الذي أسعى إليه؟

- الوسيط: من حيث الإخلاص لا ينطبق على أحدهم صفة الخيانة، وبالنسبة للتعويق قد ألمحنا إلى الاهتمام بالصف الثاني في القيادة الجوية وفي الصف الصاعد للإلكترونيات.

- **الموضوع الثالث**: رئاسة الوزارة هل ستعرض على شعراوي جمعة؟ وإذا عرضت عليه هل يقبل أو أن من الأفضل التأجيل؟ ونذكر فيما يلي مقتطفات من نص الحوار:

- شعراوي: هل تفضل إذا عرضت رئاسة الوزارة بنقبلها الآن؟ والوقت مناسب أم نؤجلها لما بعد؟
- الوسيط: تقبل الآن على ألا تعتبر وسيلة تعطيل لهدفكم الأسمى، تقبل طبعًا لأنها ستمكنكم من تجميع الطاقات ومن الخروج إلى الرأي العام الواعي وإلى أصحاب الحزم والعزم (القوات المسلحة مرة أخرى).
- شعراوي: وهل تعتقد أنه سيعرضها؟
- الوسيط: سيعرضها في لمحة يقول كذا أم كذا عليكم أن تجيبوا بأن المسألة تحتاج إلى وضع النقط فوق الحروف نحن نفضل هذا الطريق لا الوضع السابق.
- شعراوي: يعني يصارح وألا يلمح إليه؟
- الوسيط: عندما يلمح يصارح هو محتاج لكم بقوة شديدة، وإلى وقت ليس بالقصير، وعليكم أن تقووا مواقع أقدامكم، وأن تسيروا في مخطط العمل الصادق الذي تدارستموه وتواعدتم عليه.
- سامي: بس الحقيقة الوقت مفيش والواحد يتمنى هذا.
- الوسيط: الوقت معك إذا كنت معه يمكن أن تعمل شيئًا في جزء من برهة إذا كنت قد أعددت له تمامًا.

الجلسة الثانية: عقدت يوم 4 مايو 1971 بعد الصراع المثير الذي جرى في اجتماع

اللجنة التنفيذية العليا يوم21 إبريل، واجتماعي اللجنة المركزية يومي 25 و29 إبريل 1971، والذي تم فيها لنائب الرئيس علي صبري والجماعة التي تؤيده استعراض قوتهم، والتي كان رد فعلها هو خطاب السادات الشهير في مناسبة الاحتفال بعيد العمال في حلوان يوم أول مايو، الذي أنذر فيه بأنه سوف يطيح بمراكز القوى، وأعقب ذلك بإصدار قراره يوم 2 مايو بإقالة علي صبري من منصب نائب رئيس الجمهورية، وفي خلال تلك الفترة ذهب سامي شرف لمقابلة السادات، واقترح عليه تعيين شعراوي جمعة رئيسًا للوزراء بدلاً من الدكتور محمود فوزي، ولكن السادات لم يوافق على اقتراحه.

وقد بدأت الجلسة كالعادة باستطراد إنشائي طويل بصوت الوسيط يتضمن الدعاء والتشجيع ثم بدأت الأسئلة وكانت رئاسة شعراوي جمعة للوزارة هي أكبر الشواغل، وفيما يلي مقتطفات من نص الحوار:

- سامي: في الجلسة الماضية تطرقنا إلى احتمال أن الأخ شعراوي بيفاتح في موضوع الوزارة وفعلاً حصل كلام حول هذا الموضوع وحسبما نذكر كانت النصيحة.
- الوسيط: (مقاطعًا) القبول بمعنى أن يكون قبولاً مدعمًا بانطلاق اليد في طريقة العمل الجماعي الحاسم، وأن يكون مقرونًا بأسلوب سياسي مخطط للتدرج في مواجهة ذيول الأحداث الماضية، ونظن أن الحاجة إليكم وإلى حسن تمكنكم من الأمور في هذه الظروف ستجعل هذا القبول مشروطًا بحجة لأن الحاجة إليه ملحة.
- سامي: هل هناك ملاحظات أو سلبيات في الخطوات التي قمنا بها خلال الأسبوع الماضي عشان نتعلم يهمنا أن تكون خطواتنا كلها سليمة.
- الوسيط: إنكم أخذتم بعض المفاجأة من سرعة المواجهة وأسلوبها الذي لم يكن متوقعًا بهذه الصورة.

- شعراوي: هو قد لا يطلب تأليف الوزارة، ولكن يطلب حل الاتحاد الاشتراكي، ثم هو طالب مني الآن دراسة إعادة الانتخابات، وهو إجراء لا نوافق عليه ما هي النصيحة لكي نخرج من هذا المأزق؟
- الوسيط: الأهم هو إعادة تكوين الجهاز التنفيذي التخطيطي على أساس من الاتزان والإيمان.
- شعراوي: الراجل ده مكار جداً (يقصد السادات).
- الوسيط: (مقاطعًا) ولكنه محتاج لكم ولكل القوى في هذا الوقت.
- شعراوي: هو بتتلف حوله مجموعة مضادة لنا؟
- الوسيط: نعم ولكن هذه بعيدة المدى.. ضرر بعيد المدى. خذوا المسئولية التنفيذية التخطيطية تدين لكم المسئولية السياسية كذلك.
- شعراوي: هل سيكلفني برئاسة الوزارة؟
- الوسيط: نعم.. نعم.
- شعراوي: معنى هذا أنكم لا تنصحون الآن بأي ضربة داخلية (هذا السؤال يكشف بوضوح حقيقة نوايا شعراوي جمعة وجماعته).
- الوسيط: ننصح بعمليات تشذيب للعناصر الخطرة.
- شعراوي: إحنا كنا بنفكر نأخذ إجراء ضده هو شخصيًا بصورة أو بأخرى عندما نيأس (اعتراف كامل بحقيقة النوايا).
- الوسيط: ليس في هذه المرحلة.
- شعراوي: هناك بعض العناصر الأخرى التي تسعى إلى رئاسة الوزارة يعني مثلاً الدكتور عزيز صدقي نشاطه مستمر، وبيحاول أنه هو يشكل الوزارة.. هل سيحصل؟
- الوسيط: لن يحصل إلا إذا أظهرتم التردد.
- شعراوي: عندي سؤال بالنسبة لفرد ما هو شعور أمين هويدي نحونا إحنا الثلاثة؟ هل الحب أم الحقد أم الكراهية؟

obeikandl.com

- الوسيط : نوع من الأسى لا يرقى إلى الكراهية وعليكم أن تصححوا هذه الصفات لأنه يستطيع أن يفيدكم في بعض الوجهات .

وانتهت الجلسة الثانية من جلسات تحضير الأرواح التي عقد الكثير مثلها من قبل بلا شك، والتي إما أنه لم يتم تسجليها، وإما لم يتسن للسلطات بعد أحداث 15 مايو العثور على شرائط التسجيل الخاصة بها، ولولا أن سامي شرف قد استخدم هوايته المعهودة في تسجيل الجلستين السابقتين لظننا أنها نوع من الحواديت الخرافية أو أقاصيص ألف ليلة وليلة، وكم هو شيء يدعو إلى الخزى والأسف والعار حينما يسجل التاريخ أن سياسة مصر وقضايا الحرب والسلام في هذه المرحلة كانت تخطط وترسم في غرف تحضير الأرواح .

obeikandl.com